الفصل السادس

ديموقراطية القنوات الفضائية

[١]

من إعلام الحملة إلى إعلام السوق

إن تقييم الدور الديموقراطي في الإعلام الفضائي لا يمكن فهمه إلا إذا وضعنا في اعتبارنا ارتباط هذا الدور بعدد من المتغيرات، التي ألقت بتأثيرها على هذا الدور بأبعاده ودلالاته المتنوعة، وأهم هذه المتغيرات:

١- ثورة الاتصال والمعلومات، حيث جرى تطور كبير في الربع الأخير من القرن الماضي، الذي تجسد في ذلك الاندماج الذي تم بين ظاهرتي انفجار المعلومات وثورة الاتصال[١].

كان للتزاوج بين تكنولوجيا الحاسب والآلي وأقمار الاتصال الصناعية أثر مذهل في تطور وسائل الاتصال الفضائي[٢]، وقد بدأ المعسكر الغربي تجاربه لإطلاق الأقمار الصناعية في عام ١٩٦٠م، عندما استخدم سلاح البحرية الأمريكي القمر الطبيعي كمحطة توسط لإرسال الإشارات والصور بين مدينتي واشنطن وجزيرة هاواي، وفي عام ١٩٦٢م أطلقت الولايات المتحدة أول قمر صناعي للإتصالات الفضائية وهو قمر تلستار Telstar وعن طريقه تحقق نقل أول برامج تليفزيونية بين الولايات المتحدة وشبكة اليورفيزيون وفي عام ١٩٦٤ م، تكونت الرابطة الدولية لأقمار الاتصال (The International telecommunication satellite Consortium) والمعروفة باسم Intelsate، وضمت ١٢ دولة، وأطلقت الرابطة أول قمر صناعي لها باسم early bird في

عـــام ١٩٦٥م واستمر العمل به لمدة عام ثم أطلقت الرابطة بعد ذلك عدة أجيال مـــن الأقمار الصناعية باسم Intelsat. والرابطة تضم الآن أكثر من مائة دولة، وتغطـــي أقمار الإنتلسات كافة أنحاء الكرة الأرضية وتخدم حوالي ١٠٠ محطة أرضية في ٨٠ دولة[٣].

أمـــا تجـــارب مـــا كـــان يسمى بالمعسكر الشرقي في مجال إطلاق الأقمار الـــصناعية فقد بدأت في عام ١٩٦٠م. عندما تمكن الاتحاد السوفيتي السابق من نقل صور حية لرائد الفضاء الكس ليونيف من مركبة الفضاء Vostocke2 وفي عـــام ١٩٦٥م أطلـــق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي باسم مولينا Molniya والذي مكن من الربط بين الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا وكوبا منغوليا، وفتحت عضويته لكافة الدول، وهو يشمل أقماراً صناعية تدور حول الأرض كل ١٢ ســـاعة متخذة مساراً مرتفعاً مقوس الشكل فوق نصف الكرة الشمالي، يخدم ٤٠ محطـــة أرضية، وقد أنشئ هذا النظام لمد خدمات الإرسال التليفزيوني إلى المـــناطق النائـــية فـــي سيبيريا وأسيا الوسطى والتي كان يمكن الوصول إليها بالـــشبكات الأرضية بصعوبة بالغة، وبتكاليف باهظة. وقد أصبح بالإمكان بعد ارتباط شبكتي الانترسبوتنك تغطية جميع أنحاء العالم بالإرسال التليفزيوني[٤].

وقد أتاح التطور التكنولوجي إمكانية إرسال البرامج التليفزيونية مباشرة إلى أجهـــزة الاستقبال عن طريق الاستعانة بهوائيات خاصة، بعد أن كان البث من الأقمار الصناعية يتطلب وجود محطات الاستقبال الأرضية، وبذلك أصبح إيجاد نظـــم تـــستخدم الأقمـــار الصناعية، التي بمقدورها أن تبث البرامج التليفزيونية لأجهـــزة الاســـتقبال في البيوت، في نفس اللحظة وفي جميع أنحاء العالم[٥]. إن ثلاثـــة أقمار صناعية على مساحة ٢٢,٣ ألف ميل فوق الأرض يمكنها الآن أن تغطي الكرة الأرضية بأسرها بالإرسال التليفزيوني الفضائي[٦].

٢- تغييـــر النظام الإعلامي الدولي من السيطرة الثنائية إلى هيمنة القطب

الـــواحد، وذلـــك عقـــب انهـــيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية في التـــسعينات مـــن القـــرن الماضي، حيث تحول هذا النظام من الطابع الثنائي، الذي يقوم على سيطرة النظامين الإعلاميين: الليبرالي الغربي والاشتراكي الشرقي إلى الطابع الأحادي، الذي يقوم على سيطرة نظام إعلامـــي واحد، وهو النظام الإعلامي الغربي الليبرالي، وهيمنة قطب واحد، هو الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك النظام[٧].

ومـــن المهم التأكيد على أن هذا التغيير قد أثر بعمق على دول العالم الثاني ودول العالم الثالث، حيث أدى إلى إعطاء قدر متزايد من الحرية لوسائل الإعلام فـــي هـــذه الـــدول حتى تستطيع أن توائم أوضاعها الإعلامية مع طبيعة النظام الإعلامـــي الدولي الجديد، وهو نظام يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإعلام وتعددها[٨].

٣- **ضخ استثمارات هائلة في صناعة الاتصال الإعلام**، التي أصبحت تحقق أرباحـــاً طائلـــة. وتـــزايد دور الملكية الخاصة وتراجع الملكية العامة لوســـائل الإعلام، وخضوع العمل الإعلامي للمنافسة التجارية، وغلبة المـــواد الإعلامـــية الاســـتهلاكية، بحيث اضطر الكثير من مؤسسات الإعـــلام العامـــة إلى الدخول في منافسة مع المؤسسات الخاصة، حتى تحـــافظ علـــى جماهيـــريتها وتأثيـــرها، بحيث بدأت تتنازل نسبياً عن تـــوجهاتها الثقافـــية رغـــبة في الوصول إلى الجماهيرية، التي تؤهلها للمنافـــسة، وهو الأمر الذي أفقدها الكثير من مبررات وجودها كملكية عامة[٩].

وقـــد ارتـــبط بـــتطور نمط الملكية، بداية انعتاق وسائل الإعلام من سيطرة الحكـــومة ورقابتها، كما حدثت تغييرات جذرية في كثير من المفاهيم الإعلامية وتطبيقاتها، وبدأ العالم يتحول تدريجياً من (إعلام الحملة) إلى(إعلام السوق)[١٠].

رغم أن القمر الصناعي العربي (عربسات) أطلق في فبراير ١٩٨٥م، معلناً دخـــول العـــرب نادي الأقمار الصناعية، إلا أن الاستفادة من خدمات القمر في الـــبث التليفزيوني الفضائي قد تأخر لأكثر من خمس سنوات بسبب الحساسيات والخلافات بين الدول العربية، حتى قامت مصر باستئجار القناة غزيرة الإشعاع لـــبث أول قـــناة فضائية مصرية في عام ١٩٩٠م، عقب غزو العراق للكويت ووجـــود قوات مصرية في حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية، ضمن قوات التحالف استعداداً لتحرير الكويت ولما عرف بحرب الخليج الأولى.

٤- تزايد حدة المنافسة التي يواجهها الإعلام الفضائي من جانب العديد من القـــنوات الفضائية الأجنبية والعربية، وتوقع استمرار هذه المنافسة مع تدفـــق القـــنوات الفـــضائية الجديدة في الظهور على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي المشفرة والمفتوحة[١١].

[٢]

التجربة المصرية في البث الفضائي

تعتبر مصر- تاريخياً- أول دولة عربية تدخل عصر القنوات الفضائية، وقد بدأ البث الرسمي لهذه القناة التي أطلق عليها "الفضائية المصرية الأولى" Esci في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠م، وفي سنتها الأولى اكتفت القناة ببث عدد محدود من الساعات ببرامج منتقاة من قنوات التليفزيون المصري الأرضية، ثم بدأت بعد ذلك في إنتاج برامج خاصة بها.

وفي أول يونيو ١٩٩٦م، بدأ البث الرسمي للقناة الفضائية المصرية الثانية esc2 والتي بدأت مشفرة، ثم تحولت إلى البث المفتوح بعد إطلاق القمر الصناعي المصري نايل سات.

وفي ٣١ مايو ١٩٩٤م كان قد بدأ البث الرسمي لقناة النيل الدولية Nile International T.V بعد أن ظلت تبث تجريبياً منذ ٦ أكتوبر ١٩٩٣، ويغلب عليها الطابع الإخباري.

وقد أطلقت مصر القمر الصناعي المصري الأول نايل سات في يوم ٢٨ أبريل ١٩٩٨م واستقر في مداره بنجاح يوم ٧ مايو، وبدء تشغيله في يوم ٣١ مايو من نفس العام، ويغطي (نايل سات١) منطقة الخليج العربي بالكامل وسوريا وليبيا وتونس وبقة دول شمال أفريقيا حتى حدود الصحراء الكبرى والساحل الشمالي الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، وهو يحمل ٨٤ قناة تليفزيونية من

خـــلال ١٢ قناة قمرية، وعدد كبير من القنوات الإذاعية، ويصل عمر القمر ما بين ١٢- ١٥ عاماً.

وفـــي ١٧ أغسطس ٢٠٠٠م أطلقت مصر قمرها الثاني نايل سات ٢ ويصل عمـــر القمـــر حوالي ١٦ عاماً، ويقدم الخدمات الإذاعية التليفزيونية والإنترنت والوســـائط المـــتعددة، كمـــا وفـــر عدداً أكبر من القنوات ويغطي كامل القارة الأوروبية وأجزاء كبيرة من آسيا وأفريقيا.

وقـــد مكن القمران مصر من تقديم خدمات فضائية للدول العربية والإفريقية والأجنبـــية، التي ترغب في المشاركة في هذا النشاط الإعلامي والاتصالي، كما يـــسر ذلـــك على المواطنين المصريين والعرب استقبال أكبر عدد من القنوات الفضائية، باستخدام أطباق وهوائيات متنوعة الأحجام مما يساهم في خفض تكلفة الاســـتقبال الفضائي للمواطنين، كذلك أتاح القمر فرصة لإقامة صناعة مصرية فـــي مجال خدمة الأقمار الصناعية والبث الفضائي، حيث يجري تصنيع أجهزة استقبال البث الفضائي في مصر، كما فتح القمر مجالاً واسعاً أمام جيل جديد من المهندســـين المـــصرين للتدريب بالمعاهد المتخصصة في أوروبا وأمريكا على مـــدى عامين قبل إطلاق القمر، ثم تحول القمر إلى بيت خبرة للتعليم والتدريب المهنـــي في مجال الأقمار الصناعية ولكن أهم ثمار إطلاق القمر الأول والثاني هو ظهور القنوات الفضائية المصرية المتخصصة والقنوات الفضائية المصرية التعليمية، وقد بدأ البث التجريبي لقنوات النيل المتخصصة في ٣١ مايو ١٩٩٨ م، لكـــنها بـــدأت البث الفعلي في أكتوبر من نفس العام مع اختلاف زمني بين ظهـــور كل قناة وأخرى، و تضم القنوات المصرية المتخصصة باتحاد الإذاعة والتليفزيون، وأبرزها قناة النيل للأخبار والدراما والمنوعات والرياضية والأسرة والطفل، والثقافية، والمعلومات المرئية.

أمـــا قـــنوات النيل التعليمية فهي تبث حوالي ١٠٠ ساعة يومياً، وتضم سبع

قنوات، وهي قناة النيل للتعليم الابتدائي، والإعدادي، والثانوي، والفني، واللغات ومحو الأمية، وقناة المعارف، وهناك بالإضافة إلى هذه القنوات، قناة النيل للتعليم العالي، وقناة المنار للبحث العلمي، وتطلق وزارة الصحة قناتين فضائيتين متخصصتين وهما قناة نفرتيتي وقناة حورس، وقد كانت مصر تبث قنواتها الإقليمية الست على القمر الصناعي، وهو أمر آثار الجدل حتى صدر مؤخراً قرار بإيقاف بث القنوات المحلية على القمر الصناعي.

من المعروف أن قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون يقصر البث الإذاعي والتليفزيوني على الاتحاد، لذلك لم تعرف مصر الشبكات الإذاعية أو القنوات التليفزيونية الخاصة، مع استثناء فترة قصيرة في بداية القرن الماضي، عندما ظهرت بعض الإذاعات الخاصة التي سرعان ما أغلقت.

وبعد إطلاق القمر الصناعي المصري وجد تفسير مرن لقانون الاتحاد، ذهب إلى أن هذا القانون الذي يحتكر البث الإذاعي والتليفزيوني للدولة ممثلة في اتحاد الإذاعة والتليفزيون صدر قبل ظهور تكنولوجيا أقمار الاتصال الصناعية، وما نتج عنها من قنوات تليفزيونية فضائية، لذلك فهو لا يسري إلا على البث الأرضي فقط.

وبالتالي فقد سمح للقطاع الخاص أن يمتلك القنوات الفضائية، وهكذا دخل رأس المال المصري الفردي مجال العمل الإعلامي الفضائي، وسمح بظهور قنوات فضائية مصرية خاصة، ومنها قناتي دريم الأولى والثانية في ٣١ مايو ٢٠٠١م، وفي ذات التاريخ أيضاً ظهرت قناة المحور، وقناة مصر السياحية، التي توقفت بعد شهور لأسباب تمويلية، ثم قناة مزيكا الموسيقية، وقناة تميمة للتسويق، ثم ثلاث قنوات باسم ميلودي إحداها للأغاني العربية، والثانية للأغاني الأجنبية وثالثة للأفلام العربية وتبعها عدد آخر من القنوات الخاصة.

إن مصر تبث الآن ما يزيد عن ثلاثين قناة فضائية حكومية وخاصة، وهي

متاحة لأعداد تتزايد يوماً بعد يوم من المشاهدين المصريين، وهي ظاهرة تشكل طفـرة بكـل معنى الكلمة، ولكنها تطرح في الوقت نفسه العديد من التساؤلات المشروعة، ومنها:

هـل أحسن الإعلام المصري استخدام هذا الكم الكبير من القنوات الفضائية المصرية؟ وهل نجح في أن يحقق من خلالها عائداً يليق بمكانة مصر وتاريخها الإعلامي؟

إن التقييم الموضوعي لتجربة مصر في الإعلام الفضائي يمكن أن نوجزه في الملاحظات التالية:

١- استلزم الدور المصري في الإعلام الفضائي إقامة بنية تحتية إعلامية، تتمـشى مع تطور ثورة الاتصال والمعلومات، وكان من أهم ثمار هذا الدور إطلاق القمر الصناعي المصري: نايل سات ١ ونايل سات ٢ وما ارتبط بها من صناعات فضائية تمتد من المحطات الأرضية حتى إنشاء أجهزة الاستقبال المنزلي للقنوات الفضائية، وكذلك إنشاء مدينة الإنتاج الإعلامـي، واستديوهاتها الحديثة. بالإضافة إلى تحديث الاستديوهات بمبنـى التليفـزيون فـي ماسـبيرو، وما ارتبط بذلك من تطور لكافة تكنولوجيا الإنتاج التليفزيوني سواء في التقديم أو الإعداد أو الإخراج أو التـصوير أو الديكـور أو المونتاج أو في الهندسة الإذاعية. ولقد مهد إنـشاء البنـية التحتـية الاتصالية الطريق لاحتضان مصر العديد من القـنوات الفـضائية العربية، التي جعلت من القاهرة مقراً رئيسياً لها، كـذلك فقـد افتتحت معظم القنوات الفضائية العربية والأجنبية، مكاتب رئيسية لها بالقاهرة، بحيث تحولت القاهرة إلى عاصمة للإنتاج الفضائي في المنطقة العربية.

٢- كذلك استلزم الدور المصري في الإعلام الفضائي إعداد كوادر إعلامية

مدربـــة، تعـــرف كيفـــية التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحديثة، في مختلف التخصصات، الإذاعية والتليفزيونية من خلال معهد الإذاعة والتليفزيون بالإضافة إلى استقدام العديد من الخبراء الإعلاميين الأجانب لنقل الخبرات الحديثة إلى شباب الإعلاميين المصرين، فضلاً عـــن إرسال عدد من البعثات للخارج وخاصة من المهندسين الإذاعيين للتدريب على التكنولوجيا الاتصالية الحديثة.

ولم يكن غريباً أن يكون جزءاً من الدور المصري في الإعلام الفضائي، قيام الإعلاميـــين المـــصريين بالعمل في القنوات الفضائية العربية والأجنبية، بل أن هـــناك قنوات عربية تكاد تقوم بالكامل على خبرة الكوادر الإعلامية المصرية، ومـــن الـــنادر أن تـــرى الـــيوم قناة فضائية عربية خاصة أو عامة لا تستعين بالإعلاميين المصريين.

٣- لقد ساعد الإعلام الفضائي المصري بمشاركة الإعلام الفضائي العربي علـــى تطويـــر عدد من الفنون الإذاعية والتليفزيونية، وفي مقدمة هذه الفنون فن الدراما، حيث أصبحت المسلسلات العربية قاسماً مشتركاً في معظم القنوات الفضائية المصرية والعربية وبعد أن كانت مصر لا تنتج قـــبل ظهور الفضائيات أكثر من عشر مسلسلات في العام، وصل عدد المسلسلات التي أنتجها القطاع العام والخاص المصري في عام ٢٠٠٩ م إلى ما يقرب من مائة مسلسل بلغ رأس المال المستثمر فيها أكثر من نـــصف ملـــيار جنيه، كذلك حدثت نهضة في مجال الأغنية المصورة (الفـــيديو كليب)، وزاد عدد المطربين والمطربات والمؤلفين والملحنين وما يرتبط بذلك من صناعات إعلامية وفنية كصناعات شرائط الكاسيت والفـــيديو وأجهزة التسجيل وغيرها من الصناعات المغذية لهذه الفنون الإعلامية.

٤- يلاحظ كثرة أعداد القنوات الفضائية المصرية، والحكومية بالذات، وهو أمـر غيـر معـتاد فـي أكثر دول العالم بمختلف أنظمتها السياسية، والاهتمام بالكم تقليد مصري قديم في مجال الإعلام، حيث كانت مصر خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي ثالث دولة في عدد الشبكات الإذاعـية بعد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ويتصور البعض أن الكثرة تعني التنوع والتعدد، فزيادة أعداد القنوات الفضائية، لا يوفر التعددية في الإعلام الفضائي، وذلك أن التعددية تعني ضرورة أن يتوفـر لهذه القنوات قدر من التنوع والاستقلال بعضها عن البعض الآخر، فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلن يكون التنوع سوى مظهر خارجي فقـط، حيث تتحدث كافة القنوات الفضائية بصوت واحد، وتنادي برأي واحد وإن كثر المعبرون عنه.

وقد أثرت زيادة أعداد القنوات الفضائية، التي أطلقتها مصر على مستوى ما يقـدم في هذه القنوات من برامج وأفلام ومسلسلات وخدمات تليفزيونية أخرى، فالإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لا تستطيع أن تغطي الاحتياجات الإنتاجية والتـشغيلية والمالـية لهذه القنوات، مما اضطر المسئولين عن هذه القنوات إلى شغل ساعات الإرسال بألوان من البرامج والإنتاج المحلي والأجنبي غير المتميز فضلاً عن التوسع في ساعات البث المفتوح لملئ الساعات في حوارات متكررة.

٥- إن اتحـاد الإذاعـة والتليفزيون الذي يملك القنوات الفضائية المصرية العامـة، جهـاز حكومـي يمـثل ملكـية الدولة في الإعلام الإذاعي والتليفزيونـي، والمعروف أنه إذا كانت ملكية الدولة للصحف مكروهة فـي كافـة الدول الديموقراطية، إلا أن هذه الدول تسمح بملكية الدولة للإعـلام الإذاعـي والتليفزيونـي، إلا أن ملكية الدولة في المجتمعات الديموقراطية لا تعني سيطرة الحكومة على هذا الإعلام، لذلك حرصت القوانـين فـي هـذه الـدول علـى ضمان استقلال الخدمات الإذاعية

والتلفزيونية المملوكة للدولة عن الحكومة، وهو ما نراه في تجربة هيئة الإذاعة البريطانية B. B. C واتحاد الإذاعة والتليفزيون الفرنسي، وفي كافة اتحادات الراديو والتليفزيون في دول غرب أوروبا وفي الهند. ثم امتد الأمر نفسه إلى دول شرق أوروبا أخيراً، وأعداد تتزايد يوماً بعد يوم في المجتمعات النامية في آسيا وأمريكا الجنوبية بل وفي أفريقيا كما هو الشأن في دولة جنوب أفريقيا، مع السماح في ذات الوقت للقطاع الخاص بحق البث الإذاعي والتليفزيوني، وتقوم فلسفة الدول الديموقراطية في هذا الشأن على أن الدولة تمثل المجتمع كله بكافة أحزابه وقواه السياسة والاجتماعية في حين أن الحكومة لا تمثل سوى حزب واحد من المواطنين، ولأن الحكومة متغيرة والدولة دائمة، وجب أن تعود ملكية وسائل الإعلام الإذاعي التليفزيوني إلى الدولة، أي إلى جميع المواطنين، بحيث لا تستغل لمصلحة حزب واحد من المواطنين، لذلك تمتعت كافة الخدمات الإذاعية والتليفزيونية في هذه الدول الديموقراطية باستقلال كامل عن الحكومة، وبحرية تامة في تناول كافة قضايا المجتمع، بل كثيراً ما تختلف بعض الخدمات الإذاعية تلك مع الحكومة مثلما حدث من خلافات بين هيئة الإذاعة البريطانية والحكومة البريطانية أثناء حرب فوكلاند، وأثناء حربي الخليج الأولى والثانية.

في مصر يلاحظ ضيق مساحة الحرية المتاح أمام القنوات الفضائية المصرية، سواء في السياسات والقضايا والمشكلات الداخلية أو العربية أو الدولية، وهو الأمر الذي يحد من تأثير ونفوذ هذه القنوات المصرية في مواجهة قنوات فضائية عربية أخرى تمتعت لأسباب متعددة بمساحة أكبر من الحرية.

إن الدور المصري الإعلامي الفضائي وقدرته على التأثير في المنطقة العربية مرهون بزيادة مساحة الحريات المتاحة للقنوات الفضائية المصرية.

٦- لقد كشفت أحداث العدوان الإسرائيلي على غزة في عام ٢٠٠٨م عن وضع غريب للفضائيات، حيث تبين أن مصر تملك أكبر عدد من الفضائيات الحكومية والخاصة، ولكنها جميعاً لا تخاطب سوى المصريين في الداخل، أو العاملين منهم في الخارج، ولا توجد لمصر قناة فضائية عربية أو دولية تخاطب الشعوب العربية والأجنبية، وأن مصر في غمرة تمسكها بسياستها الإعلامية القائمة على التضامن العربي، ونبذ المعارك الإعلامية العربية، تركت المشاهدين العرب فريسة لعدد محدود من الفضائيات العربية، التي بنت سمعتها على قدرتها على نقد الأوضاع العربية، وفي مقدمتها الأوضاع المصرية، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسة مصر الإعلامية العربية، وأصبح من الضروري وجود قناة فضائية ذات طابع عربي، تخاطب كل المشاهدين العرب لا المصريين وحدهم. وأن تتمتع هذه الفضائية بمساحة كبيرة من الحرية في نقد الأوضاع العربية، ولم يعد مقبولاً، أن تبني معظم القنوات الفضائية العربية سمعتها ومصداقيتها على قدرتها على نقد الأوضاع في مصر، في حين تحرم الفضائيات المصرية من انتقاد الأوضاع في هذه الدول، وإذا كان من الصعب أن يقوم بهذا الدور فضائية مملوكة للدولة فمن الممكن أن تقوم به فضائية خاصة، تدعم بشكل مباشر، وغير مباشر من الدولة، كما هو الشأن بالنسبة لقناة الجزيرة القطرية أو قناة العربية السعودية، أو قناة العالم الإيرانية، أو قناة الحرة الأمريكية، أو قناة B. B. C البريطانية.

كذلك فمن المهم أن توفر لهذه القناة سواء كانت مملوكة للدولة، أو مملوكة للقطاع الخاص الإمكانات المادية والبشرية، التي تمكنها من المنافسة، وفي مقدمة هذه الإمكانيات وجود العدد اللازم من المكاتب الخاصة، والمراسلين في كافة العواصم العربية والدولية، فمن الأمور اللافتة للانتباه أنه بعد مرور أكثر

من سبعين عاماً على إنشاء الإذاعة المصرية، وما يقرب من خمسين عاماً على إنشاء التليفزيون، ووجود أكثر من أربعين خدمة إذاعية، وثلاثين قناة تليفزيونية أرضية وفضائية ومتخصصة، لا يوجد لاتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري مكتب خارجي واحد، في أي عاصمة عربية أو دولية، وأن أغلب مراسليه في الخارج ليسوا من كوادره الإعلامية!

٧- إن القول بوجود قناة فضائية دولية لمصر تتمثل في قناة النيل الدولية Nile T.V International يحتاج إلى مراجعة، وقد بدأ البث الرسمي لهذه القناة في ٣١ مايو ١٩٩٤م، بعد أن ظلت تبث تجريبياً من ٦ أكتوبر ١٩٩٣، بمعدل أربع ساعات يومياً منها ثلاث ساعات بالإنجليزية، وساعة باللغة الفرنسية، ثم أخذت تتوسع حتى صارت تبث لمدة ١٥ ساعة يومياً، وأضيف إليها خدمة باللغة العبرية في أول يناير ٢٠٠٢م، إن اكتساب الطابع الدولي لخدمة تليفزيونية ما، رهن بتوفر ثلاثة عوامل:

الأول: انتشارها عبر الحدود والحواجز، التي تفصل بين الدول.

الثاني: البث بلغة تسمح بالانتشار على النطاق العالمي، أو تقديم خدمات بلغات متعددة، تسمح للفضائية بالوصول إلى مشاهدين خارج نطاق حدودها الوطنية.

الثالث: قوة التأثير خارج الحدود الوطنية، وهي قوة نابعة من عمق المضمون، وتنوع المادة، بما يمكنها من تلبية الاحتياجات الإعلامية للمشاهدين.

ومن المهم توافر العناصر الثلاثة مجتمعة في القناة الدولية، بحيث إذا فقدت القناة عنصراً، منها فقدت طابعها الدولي.

وإذا ما حاولنا أن نطبق هذا المفهوم على قناة النيل الدولية، لوجدنا أنها تفتقد

إلـــى العنـــصر الـــثالث، المـــرتبط بقـــوة التأثير، وتلبية الاحتياجات الإعلامية للمشاهدين الأجانب.

وهـــناك العديد من الشواهد، التي تؤكد عدم فاعلية هذه القناة ومن المشكوك فـــيه تمامـــاً وجود مشاهدين أجانب لها في أوروبا وأمريكا، خاصة أن برامجها تعتبـــر من الناحية التقنية والفكرية متخلفة كثيراً بالمقارنة بالخدمات التليفزيونية الوطنية في معظم دول أوروبا وأمريكا الشمالية، ويكفي لإدراك هذه الحقيقة أن العـــالم العربي لم يستطع حتى الآن أن يبث إذاعة عربية قومية باستثناء إذاعة صـــوت العرب في العهد الناصري، التي استطاعت أن تجمع حولها المستمعين العـــرب، فـــي حين نجحت بعض الدول الغربية في إقامة خدمات إذاعية باللغة العربية، تمكنت من استقطاب الكثير من المستمعين العرب، مثل الخدمة العربية لـــصوت أمـــريكا، وإذاعـــة لندن العربية، وإذاعة مونت كارلو العربية، ثم هل نتـــصور عقـــلاً أن المـــشاهد الأوروبي أو الأمريكي يترك قنواته الوطنية في بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة ليشاهد القناة المصرية الموجهة إليه.

إن المـــشاهد العربـــي يقـــبل على القنوات الغربية الدولية مدفوعاً بإحساسه بالنقص الهائل في الخدمات التليفزيونية التي تقدمها محطته الوطنية، سواء كان هـــذا النقص راجعاً إلى التخلف التقني، أو القيود السياسية، فهل يعاني المشاهد الغربـــي مـــن عقـــدة نقص مشابهة حتى يهرب من قنواته الوطنية إلى القنوات المصرية الموجهة.

[٣]

التجربة العربية في البث الفضائي

بعد ظهور الفضائية المصرية بفترة قصيرة استأجرت المملكة العربية السعودية في نهاية عام ١٩٩٠م قناتي التليفزيون غزيرتي الإشعاع بالعرب سات وخصصتهم لبث قناتيها المحليتين إلى الفضاء[١٢]، وبذلك كانت قناتيها الفضائيتين ليسا سوى امتداداً لقناتيها الأولى والثانية الأرضيتين، وفي منتصف عام ٢٠٠٤م، أطلقت السعودية قناة (الإخبارية) الفضائية بجانب قناة فضائية رياضية، وأصبح للسعودية أربع قنوات فضائية حكومية، تابعة لوزارة الإعلام السعودية، ويلاحظ أن معظم القنوات الفضائية العربية الحكومية الأولى ظهرت على النحو التي ظهرت به القناتين السعوديتين الأولى والثانية، أي مجرد بث القنوات الأرضية المحلية إلى الفضاء، فقد ظهرت القناة الفضائية الكويتية الأولى في الأول من أكتوبر عام ١٩٩٢ كامتداد للقناة الكويتية الأرضية الأولى، كما تعد القناة الفضائية الكويتية الثانية امتداد للقناة الكويتية الأرضية الثانية، وكذلك كان الشأن مع قناة أبو ظبي الفضائية في عام ١٩٩٦م والفضائية البحرينية في الأول من أكتوبر ١٩٩٦م، والفضائية القطرية في أوائل عام ١٩٩٣، والفضائية العمانية في أوائل عام ١٩٩٣، والفضائية السورية في يونيو ١٩٩٥م، والفضائية اللبنانية في عام ١٩٩٦م، والفضائية الأردنية في فبراير ١٩٩٣م، والفضائية الفلسطينية في ٦ يونيو ١٩٩٤م، والفضائية العراقية في ١٧ يوليو ١٩٩٣م، والفضائية اليمنية في الأول من سبتمبر ١٩٩٦م، والفضائية السودانية في الأول

مـــن يونـــيو ١٩٩٥م، والفـــضائية التونسية في ٧ نوفمبر ١٩٩٢، والفضائية الجزائـــرية فـــي الأول من أكتوبر ١٩٩٤م، والفضائية المغربية في ٣ مارس ١٩٩٣م، والفـــضائية الموريتانـــية في الأول من ديسمبر ١٩٩٤م، أما القنوات الفـــضائية العـــربية الخاصـــة فقد بدأت بظهور محطة مركز تليفزيون الشرق الأوسط MBCI التي بثت إرسالها من لندن في ١٨ سبتمبر ١٩٩١، وبذلك تعتبر أول قناة فضائية عربية خاصة، وبتمويل سعودي، وبعدها بفترة ظهرت MBC2 كقـــناة متخصـــصة في الدراما الغربية ثم أطلق مركز تليفزيون الشرق الأوسط قـــناته الإخـــبارية المتخصصة في ٢٠ فبراير ٢٠٠٣، وللمركز عدد آخر من القـــنوات المتخصـــصة أبرزها قناة MBC4 الرياضية، ومن العاصمة الإيطالية رومـــا بدأت شبكة راديو وتليفزيون العرب الفضائية تبث عدداً آخر من القنوات الخاصـــة ذات الـــتمويل السعودي بدءاً من ١٨ أكتوبر ١٩٩٣ وبتمويل سعودي خاص أيضاً ظهرت شبكة (أوربت) في ٢٥ مايو ١٩٩٤ من روما أيضاً.

وفـــي عـــام ٢٠٠٣ بـــدأ البث التدريجي لقنوات (روتانا) الفضائية وبتمويل سعودي أيضاً وبصدور قانون تنظيم وسائل الإعلام المرئي والمسموع في لبنان فـــي عـــام ١٩٩٦م، بدأت تختفي بالتدريج حوالي ٥٠ محطة تليفزيون أرضية خاصـــة كانـــت قد ظهرت خلال فترة الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت منذ عـــام ١٩٧٥م وحتـــى عام ١٩٩١م، أما المحطات الجديدة التي رخص لها ببث قنوات أرضية وفق القانون الجديد ما لبثت أن قامت ببث قنوات فضائية جاءت امـــتداداً لمحطاتهـــا الأرضـــية، ففي ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣م بدء بث قناة المستقبل الفـــضائية وكانـــت امـــتداداً لمحطة تليفزيون المستقبل الأرضية، وهو ما حدث تقـــريباً مـــع الفـــضائية الدولية للمؤسسة اللبنانية للإرسال L. B. C وقناة المنار الفـــضائية، وقناة تليفزيون المر الفضائية وغيرها من القنوات الفضائية اللبنانية التي كانت في حقيقة الأمر امتداد لمحطاتها التليفزيونية الأرضية وفي الأول من نوفمبـــر ١٩٩٦ بدأ بث قناة الجزيرة الفضائية من قطر ورغم أن إنشاء القناة تم

بمرســـوم أميري وأن حكومة قطر هي الممول الرئيسي للقناة إلا أن إدارة القناة تصر على أن القناة مؤسسة مستقلة وأن دولة قطر يقتصر دورها على التمويل فـــي حين أن إدارة القناة مستقلة تماماً ولها شخصية قانونية خاصة وتقوم على أسس تجارية، وقد توسع نشاط القناة بحيث أصبحت تبث عدداً آخر من القنوات الفضائية مثل الجزيرة الرياضية والجزيرة مباشر والجزيرة الدولية وغيرها.

وكـــان لدول المغرب العربي نصيب في بث القنوات الفضائية الخاصة ومن إبـــرازها القناة الفضائية المغربية 2M International التي بدأت البث في مارس ١٩٨٩ مـــن مدينة الدار البيضاء بتشجيع حكومي، وقناة الأندلس الفضائية التي بـــدأت إرســـالها فـــي عام ١٩٩٨م ومن الغريب أن الجزء الأكبر من تمويلها ســـعودي بالإضـــافة إلـــى عدد من المتمولين العرب في إقليم الأندلس بأسبانيا. وهناك قناة المستقلة التي انطلق إرسالها في عام ١٩٩٩م بتمويل من المعارضة التونسية، وهناك أخيراً قناة الساعة التي انطلق إرسالها في عام ٢٠٠٨م وبتمويل خاص وثيق الصلة بالحكومة الليبية.

وهـــناك بالطبع عشرات من القنوات الفضائية العربية الخاصة التي أضيفت إلـــى عشرات أخرى من القنوات الحكومية والتي تنوعت أشكالها واتجاهاتها ما بـــين قـــنوات عامة وأخرى متخصصة وأغلبها قنوات مفتوحة للجمهور العربي العـــام وبعـــضها مشفر يقدم خدماته بمقابل مادي، ونصل إلى السؤال الهام: هل أدت هذه القنوات إلى تزايد مساحات الديموقراطية في البلدان العربية أم ضيقت من هذه المساحة وفي هذا المجال يهمنا أن نسجل الملاحظات التالية على تجربة القـــنوات الفـــضائية العربية الحكومية والخاصة بشكل عام، وفيما يتعلق بقضية الديموقراطية بشكل خاص.

١- لابد أن نعترف بأن ظهور القنوات الفضائية العربية قد قوبل بالمخاوف وأحياناً بالمقاومة الصريحة من قبل غالبية الحكومات العربية، وقد تمثل

ذلك مبكراً في وضع العديد من القيود أمام السماح بتملك المشاهدين في معظم البلدان العربية لأدوات استقبال (الدش) القنوات الفضائية الأجنبية قبل أن تظهر إلى النور أية فضائيات عربية، بل أن هذه المخاوف أو المقاومة قد عطلت المحاولات العربية للاستثمار في المجال الفضائي، فقد تأخر مشروع إنشاء القمر العربي (عربسات) ما يقرب من عشرين عاماً، فقد أقر في عام ١٩٦٧م. في حين لم ير النور إلا في عام ١٩٨٥ م، ثم ظل منذ إطلاقه في عام ١٩٨٥م معطلاً عن أداء دوره الإعلامي الفضائي حتى عام ١٩٩٠م حين استأجرت مصر القناة غزيرة الإشعاع لبث أول قناة فضائية مصرية لمخاطبة قواتها المشاركة في معركة تحرير الكويت.

وإذا بحثنا في طبيعة هذه المخاوف فلم يكن سببها رفض لمستحدث تكنولوجي ينقل العرب إلى عصر الفضاء، بقدر ما كانت مخاوف مما يمكن أن تفتحه هذه التكنولوجيا من أبواب جديدة للتعبير وما يرتبط بها وينتج عنها من تأثير، لقوى وتيارات سياسية وثقافية وعرقية ودينية، وهو الأمر الذي يتصادم مع الطابع السلطوي الغالب على معظم الأنظمة العربية.

وقد ضاعف من عنف هذه المخاوف ما تردد وقتها (واتضحت صحته) أن هذه التكنولوجيا الإعلامية الفضائية الجديدة غير قابلة للرقابة أو المنع أو التشويش.

٢- لوحظ مع بداية البث الفضائي العربي اندفاع العديد من الحكومات العربية في إنشاء قنوات فضائية بتمويل حكومي مباشر بحيث لم يمر وقت طويل حتى أصبح لكل دولة عربية قناة فضائية رسمية تعبر عنها وتعكس سياستها وترسم صورتها أمام الشعوب العربية، ثم تطور الأمر بحيث أصبح لكل دولة عربية عدة قنوات فضائية حكومية وتسابقت

الـــدول العربية في هذا المجال بحيث أصبحت إعداد القنوات الفضائية التـــي تملكهـــا كل دولة مصدر فخر لها واعتبرها البعض مؤشراً على تقدمها في هذا المجال، رغم أن أكثر هذه الفضائيات العربية الحكومية تكـــاد تكون صورة كربونية من قنواتها التليفزيونية الأرضية، ولم يزد دورهـــا على مجرد أداة إعلامية للتعبير عن سياسة الدولة أو الحكومة والدفاع عن مواقفها وفي حقيقة الأمر فإن دورها كان أقرب إلى الدعاية منه إلى الإعلام.

ولا يرجع هذا الوضع إلى نمط ملكية الدولة لهذه القنوات الفضائية، وإنما إلى الإشـــراف الحكومـــي المباشـــر عليها، ذلك أن ملكية الدولة لجانب من الإعلام الإذاعـــي والتليفزيوني الأرضي أو الفضائي، موجود في العديد من المجتمعات الديموقـــراطية، التي تحرص على ضمان استقلال وسائل الإعلام الإذاعي عن سيطرة الحكومة رغم ملكية الدولة لها.

وهـــذا الوضع مفتقد في كافة البلدان العربية، بحيث أن ملكية الدولة لوسائل الإعلام الإذاعي والتليفزيوني يتم تحت إشراف الحكومة المباشر، وهو ما يترجم عملياً باستئثار الحكومة بتوجيه وسائل الإعلام الإذاعي والتليفزيوني للتعبير عن سياساتها وحرمان كافة القوى الأخرى في المجتمع من حق التعبير عن مواقفها من خلال هذه الوسائل.

وبالطـــبع فـــإن بعض الحكومات العربية الأكثر تطوراً قد تسمح في بعض الحـــالات القلـــيلة بالـــرأي الآخـــر فـــي بعض برامجها التي تبثها في قنواتها التليفزيونية الأرضية أو قنواتها الفضائية، ولكن يظل هذا الأمر استثناءاً مرهون بـــإرادة الحكـــومة إن شاءت سمحت به وإن شاءت حجبته مستندة في ذلك إلى تشريعات إعلامية تمنح الحكومات احتكار البث الإذاعي والتليفزيوني الأرضي، وتمـــنعه عـــن غيرها من المواطنين، وقد يمتد هذا الاحتكار الحكومي إلى البث

الفضائي في عدد كبير من البلدان العربية، وحين سمح للقنوات الفضائية الخاصة في مصر بالبث تم ذلك عبر تفسير مرن للقانون اعتمد على أن القانون الذي منح اتحاد الإذاعة والتليفزيون الحكومي وحده حق البث الإذاعي والتليفزيوني لم يكن البث الفضائي قد ظهر بعد، ورغم ذلك أرغمت هذه القنوات الفضائية الخاصة أن تعمل من داخل المنطقة الحرة، وأن تحصل على ترخيصها مما سمي بالمنطقة الإعلامية الخاصة!

ومازالت غالبية الدول العربية تحظر إصدار تراخيص لبث القنوات الفضائية الخاصة مما اضطرها لأن تبث من داخل المناطق الحرة بمدينة الإنتاج الإعلامي في مصر ومدينة دبي الإعلامية والمنطقة الحرة بعمان وبيروت وغيرها، في حين أثر البعض الآخر البث من خارج الوطن العربي في لندن وباريس وروما وغيرها.

٣- يلاحظ التزايد المستمر لإعداد القنوات الفضائية العربية الخاصة، وهي ظاهرة إيجابية، ويفترض أن تؤدي كما حدث في المجتمعات الغربية إلى تدعيم التعددية والتنوع واتساع مساحات حرية التعبير والرأي.

وقد أفاض الكثيرون في الحديث عن الدور الحيوي الذي لعبته الفضائيات العربية الخاصة في زيادة مساحات الحرية وإتاحتها فرصة التعبير للرأي الآخر، وقد بالغ البعض في توصيف هذا الدور إلى الحد الذي قالوا فيه إن الفضائيات قد أدخلت الديموقراطية إلى العالم العربي.!

ومع اعترافنا بالدور الهام الذي لعبته الفضائيات العربية العامة والخاصة في تكوين رأي عام عربي حول الكثير من القضايا التي واجهتها الأمة العربية في السنوات العشر الأخيرة، إلا أن دورها الديموقراطي يحتاج إلى مناقشة.

ولعل أول ما يواجهنا في هذا الأمر حقيقة أن الكثير من القنوات الفضائية الخاصة يتم بتمويل حكومي مباشر أو غير مباشر، وليس سراً أن العديد من

شيكات القنوات الفضائية العربية الخاصة، والتي تضم كل شبكة منها العديد من القنوات الفضائية المتنوعة مملوكة لبعض أفراد الأسر الحاكمة في البلدان العربية أو لكبار المسئولين فيها، والكثير من هذه الشيكات والقنوات تنفق أكثر من دخلها ولعل ذلك السبب في أن الكثير من هذه الفضائيات لا تنشر ميزانياتها السنوية لكي يتعرف جمهور المشاهدين على نفقاتها ومداخيلها!.

والمتتبع لمحتوى مضامين ما نقدمه هذه القنوات الفضائية في برامجها لا يخرج بعيداً عن سياسات ومواقف الدول التي ينتمي إليها أصحابها، وهي لا تختلف كثيراً عن القنوات الفضائية الحكومية التي تبثها بلدانها إلا في تحررها من بعض القيود البيروقراطية بما يسمح لها بالإنفاق الزائد على الإبهار الفني والجودة الإنتاجية، إضافة إلى قدر من المرونة في البرامج الفنية والاجتماعية لا تسمح به طبيعة البلدان المحافظة لقنواتها الحكومية الأرضية أو الفضائية.

وهناك القنوات الفضائية العربية الخاصة المملوكة لبعض رجال الأعمال العرب، ونحن نعرف الطبيعة الخاصة للرأسمالية العربية، فأغلبها مصدرها يأتي من التعامل مع الحكومات العربية التي تملك كافة الثروات الطبيعية في بلدانها، فمصالح الرأسمالية العربية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومات العربية، لذلك كان من الطبيعي أن تبتعد هذه القنوات الفضائية الخاصة عن الشأن السياسي والتركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية، بدليل أن معظم هذه القنوات لا يقدم أية خدمات إخبارية أو برامج سياسية، وفي الحالات الخاصة أو الأحداث الهامة التي تضطر فيها هذه القنوات إلى معالجة الشأن السياسي فهي تلتزم التزاماً كاملاً بالدفاع عن مواقف حكومات بلدانها.

٤- هناك حالة خاصة لقناة الجزيرة تحتاج إلى تحليل وتفسير وتقييم، خاصة مع وجود استقطاب مع هذه القناة وضدها في ذات الوقت بين عدد كبير من المشاهدين فالمؤيدين لفضائية الجزيرة يدعون أنها فتحت أبواب

الحريات الإعلامية في الوطن العربي، وأنها حرصت على تقديم الرأي والـــرأي الآخر ودفعت ثمناً غالياً لذلك في العديد من العواصم العربية تمـــثل فـــي إغـــلاق بعض مكاتب القناة، أو توقيف ومحاكمة عدد من مراســـليها، إضـــافة إلى ازدياد أعداد الدعاوي القضائية ضد القناة في العديد من الأقطار العربية.

وقد ادعى المسئولون عن فضائية الجزيرة أنها رفعت سقف الحرية الإعلامية في الوطن العربي إلى حدود لا نهائية، وأن القناة رغم تمويلها من دولة قطر إلا أنهـــا مـــستقلة تماماً في تحديد سياستها الإعلامية وفي تنفيذها، وأن أداء القناة الإعلامي يتم وفقاً للمعايير المهنية وحدها.

المخـــتلفون مـــع قناة الجزيرة يدعون أن القناة شأنها شأن غيرها من وسائل الإعلام الجماهيري تلتزم بسياسة من يملكها، وهي مملوكة بالكامل لحكومة قطر وبالتالي فهي لا تمتلك إلا الالتزام بالسياسة التي تحددها لها الحكومة القطرية.

ومن المعروف أن الحكومة القطرية بعد التغيير الذي أتى بأمير قطر الحالي، تبـــنت سياســـة جديـــدة تقوم على قيام قطر بدور سياسي فاعل على المستوى الإقليمي والدولي وهو الأمر الذي استتبع إيجاد أداة إعلامية تساعد على أداء هذا الـــدور الـــسياسي الجديـــد وكان إنشاء قناة الجزيرة لكي تؤدي هذا الدور، وقد نجحت القناة في مهمتها بحيث تخطي دورها وشهرتها في عدد من الحالات دور وشهرة دولة قطر ذاتها.

ومـــن الإنـــصاف الاعتراف بالدور المتميز الذي قامت به قناة الجزيرة في التعبيـــر عـــن الرأي والرأي الآخر في كثير من الأقطار العربية وعلى مستوى الـــوطن العربـــي كله، وفي كشفها لكثير من القضايا المسكوت عنها في معظم وسائل الإعلام العربية الحكومية، وقد ساعدها على تحقيق ذلك كله حسن اختيار الكوادر الإعلامية العربية العاملة بالقناة والذين تميزوا بالكفاءة المهنية وارتفاع

مستوى الحرفية، ولكن تظل مشكلة قناة الجزيرة أنها لا يمكن إلا أن تكون جزءاً من النظام الإعلامي القطري، وهو للأسف نظام سلطوي، فقانون الإعلام القطري، مازال يعطي للسلطات الإدارية حق محاسبة ومعاقبة وسائل الإعلام، كذلك يمنع هذه الوسائل من نقد نظام الحكم في الإمارة، وكذلك يمنع نقد الحاكم، كما أنه يمنع المواطنين من إنشاء خدمات إذاعية أو شبكات تليفزيونية ويجعل هذا الحق حكراً على الحكومة، كذلك لا يسمح بإصدار تصاريح بإنشاء قنوات فضائية خاصة على أرض قطر، والنظام الإعلامي القطري انعكاس للنظام السياسي القطري، حيث لا يسمح بوجود أحزاب سياسية وبالتالي لا توجد انتخابات برلمانية، والحكومة مسئولة أمام أمير البلاد وليست كما هو الشأن في الدول الديموقراطية أمام البرلمان.

نخلص من ذلك أن قناة الجزيرة استثناء من القاعدة في دولة قطر، وهي موجودة ومستمرة مادامت هناك رغبة ومصلحة للنظام الحاكم في ذلك، فإذا ما تغيرت النظرة أو المصلحة، فلن يكون لهذه الفضائية المميزة وجود!.

إن أهمية الجزيرة يعود إلى قدرتها على نقد الأوضاع في كافة الأقطار العربية- ماعدا قطر بالطبع- وهو أمر غير متوفر في غيرها من القنوات الفضائية العربية لأسباب ومصالح وسياسات متعددة، وهو أمر يذكرنا بتجربة إذاعة (صوت العرب) المصرية في العصر الناصري حين كانت تنفرد بنقد الأوضاع في كافة الأقطار العربية، وكان لها نفوذ على الشعوب والحكومات العربية أكثر بكثير مما هو لقناة الجزيرة الآن، ولم يكن هذا النفوذ أو ذاك دليلاً على ديموقراطية صوت العرب أو الجزيرة، فالاثنين ينتميان إلى نظام إعلامي سلطوي، وإنما اكتسبا نفوذهما على النطاق العربي نتيجة المساح لهما بنقد أوضاع البلدان العربية، وبالطبع لم يكن لصوت العرب أن يجرؤ على نقد النظام الناصري، كما لا تجرؤ الجزيرة الآن على نقد نظام الحكم في قطر.

[٤]

وثيقة البث الفضائي العربي

في عام ٢٠٠٨ طرح قطاع الإعلام والاتصال بجامعة الدول العربية على مجلس وزراء الإعلام العرب، مشروعاً وقفت ورائه مصر والمملكة العربية السعودية باسم "وثيقة تشريعات البث الفضائي العربي[١٣] بهدف معالجة السلبيات التي أسفرت عنها تجربة القنوات الفضائية العربية، وقد أثار الإعلان عن مشروع الوثيقة ردود أفعال سلبية وخاصة من ممثلي العديد من القنوات الفضائية الخاصة، فضلاً عما كشف عنه النقاش العلني للوثيقة من رفض قطاعات مؤثرة من النخبة العربية الإعلامية والسياسية لبعض ما ورد بالوثيقة، ولكن أخطر ما كشفت عنه ردود الفعل هو اعتراض عدد من الدول العربية على فكرة الوثيقة من الأساس مثلما فعلت دولة قطر، وتحفظ دول أخرى على العديد من بنود الوثيقة مثلما أعلنت لبنان، وقد انتهى الأمر كالعادة بحل توفيقي اتخذه مجلس وزراء الإعلام العرب باعتماد الوثيقة، كوثيقة استرشادية غير ملزمة لمقدمي خدمات البث الفضائي، كذلك اتخذ المجلس قراراً بإنشاء مفوضية للإعلام العربي بهدف إعداد لوائح تنظم العمل الإعلامي بشكل عام والإعلام الفضائي بشكل خاص، ولم يحدد القرار ماهية هذه المفوضية ولا مهامها، كما لم يتطرق إلى آليات عملها، وترك ذلك كله لحوار مستقبلي بين الدول العربية، وقد جاء طرح فكرة المفوضية الإعلامية العربية استرشاداً بنظام المفوضية الأوروبية European Commission وهي الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، مع

ملاحظـــة الفـــارق الكبير بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، فالأول يجمع بين إرادات الدول، كما أنه يمثل الشعوب عبر البرلمان الأوروبي المنتخب في حين أن جامعة الدول العربية تجمع الحكومات بدون أي تمثيل لشعوبها.

وقـــد تـــضمن مشروع وثيقة تشريعات البث الفضائي العربي، مقدمة بعنوان الهـــدف مـــن التـــشريع و ٢٧ مادة وزعت على سبعة محاور شملت تعريفات، ونطاق تطبيق القانون، والقواعد العامة المنظمة لخدمات البث الفضائي العربي، والتـــراخيص، وحقـــوق هيئات البث الفضائي، والجهاز العربي للبث الفضائي، والالتزام بأحكام الوثيقة وتقرير العقوبات.

ويمكن ن نسجل على الوثيقة الملاحظات التالية:-

١- من حيث المبدأ فإن الباحث المدقق يحتار في تقييمه للكثير من مواد هذه الوثيقة، فهو يجد نفسه متفقاً معها في النصف الأول من المادة، ويختلف معهـــا في النصف الثاني منها، وهو أمر يتكرر مع معظم مواد الوثيقة، خـــذ مثالاً لذلك المادة الأولى التي تحدد بشكل عام أهداف الوثيقة حيث يقـــول الجزء الأول من نص المادة: "تهدف هذه الوثيقة إلى تنظيم البث الفضائي وإعادة البث الفضائي واستقبال البث الفضائي العربي، وكفالة احتـــرام الحـــق فـــي التعبير عن الرأي وانتشار الثقافة وتبادل الحوار الثقافي من خلال البث الفضائي". إلى هنا الكلام مقبول ولا خلاف عليه فـــإذا انتقلـــنا إلـــى تكملة المادة لوجدنا النص التالي: "ووضع تنظيمات وتشريعات وضوابط موحدة كفيلة بضبط البث الفضائي العربي".

والخلاف مع هذا الجزء الأخير من نص المادة الأولى من الوثيقة يقوم على عـــدة اعتبارات لعل من أهمها أن جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الإعلام العرب ليس من حقه حسب مواثيق ومقررات الجامعة العربية نفسها أن يضع أية تنظـــيمات أو تـــشريعات أو ضـــوابط بضبط البث الفضائي، فهذه من وظائف

المجـــالس التـــشريعية بكـــل دولـــة عربية، أضف إلى ذلك أن وضع تنظيمات وتشريعات وضوابط موجودة لكل الدول العربية أمر لا يتمشى مع اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في كل دولة عربية واختلاف مراحل التطور بـــين العديد من المجتمعات العربية فما يصلح من تشريعات وضوابط في دولة ملكـــية قد لا يصلح في دولة تبني النظام الجمهوري، وما يلائم مجمع محافظ قد لا يـــصلح لمجتمع متحرر وما قد يقبله المجتمع المدني في بلد عربي قد لا يقبله مجـــتمع مدنـــي فـــي مجتمع عربي آخر، ثم أن المجتمعات العربية ليست على مـــستوى واحـــد من التطور الديموقراطي، فهناك مجتمعات عربية بها أحزاب سياســـية وصـــحف معارضة في حين توجد مجتمعات عربية أخرى لا تعترف بالأحزاب أو الحياة النيابية أو بالصحافة المعارضة.

٢- يلاحـــظ أن بعـــض المصطلحات المستخدمة في تحديد المجالات التي يجـــوز فـــرض القـــيود عليها واسعة وفضفاضة بحيث يمكن أن تتيح للحكـــومات فـــرض السرية على الكثير من أنواع المعلومات والأفكار والآراء. فالمادة الرابعة من الوثيقة تتحدث عن القواعد العامة المنظمة لخـــدمات الـــبث الفضائي العربي ومنها "علانية وشفافية المعلومات"، ومنها "عدم التأثير سلباً على السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة".

٣- هـــناك بعـــض المواد التي تتصادم مع بعض الثوابت العربية، فالمادة الـــسادسة من الوثيقة تقول: "الامتناع عن التحريض على الكراهية"، و "الامتـــناع عـــن بـــث كـــل شـــكل من أشكال التحريض على العنف" والاقتباسيين الأخيرين يثيران تساؤلاً مشروعاً: هل يمكن مطالبة بعض الفـــضائيات الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام بالامتناع عن التحـــريض على كراهية الاحتلال الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية

في الأراضي العربية المحتلة؟ وهل يمكن مطالبة الفضائيات الفلسطينية والعربية بالامتناع عن بث كل شكل من أشكال التحريض على العنف ضد المحتل الإسرائيلي وفي مقدمتها المقاومة المسلحة؟

٤- تنص المادة السابعة من الوثيقة على: "الالتزام بالموضوعية والأمانة، واحترام كرامة الدول والشعوب وسيادتها الوطنية، وعدم تناول قادتها أو الرموز الوطنية والدينية بالتجريح.

وتعاني هذه المادة من الألفاظ الفضفاضة غير المحددة مثل لفظ "التجريح"، وكان بفضل استخدام الألفاظ والمصطلحات القانونية المستخدمة في مثل هذه الحالات مثل السب والقذف، أما اصطلاح التجريح فيمكن تطويعه لمنع الكثير من أشكال النقد الذي يوجه للقادة أو الرموز الوطنية والدينية.

٥- في المادة التاسعة تطالب الوثيقة "بالتقيد بجداول زمنية يتم وضعها من قبل لجنة مختصة بالرقابة على محتويات البرامج" وهو منطق يقوم على فرض رقابة سابقة أو لاحقة على البث، والرقابة بكافة أشكالها مجرمة في كافة المجتمعات الديموقراطية، كما أن الكثير من قوانين الإعلام والمطبوعات في البلدان العربية قد تخلصت من فكرة الرقابة واعتبرت ذلك تطوراً مهماً في نظامها الإعلامي.

٦- وفي المادة الثالثة عشر تقول الوثيقة: "التقيد بالتعليمات والضوابط التي تضعها المفوضية في حالات الطوارئ والكوارث"، وهو منطق يعطي الحكومات فرض قيود وضوابط استثنائية على منح التراخيص أو سحبها أو على عمليات البث الفضائي بحجة حالات الطوارئ، في حين يطالب الرأي العام في الدول العربية المطبق فيها قانون للطوارئ بضرورة إلغاء مثل هذه القوانين والاكتفاء بالقوانين العادية الكفيلة بمعالجة أية أحداث طارئة مع احترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

٧- وفـــي المادة الثانية والعشرين من الوثيقة والتي تتحدث مع غيرها من المـــواد عن مهمات الجهاز العربي للبث الفضائي تقول الوثيقة: "اعتماد التدابيـــر الإدارية اللازمة لمواجهة حالات المخالفة الواردة بهذه الوثيقة التـــشريعية"، وهـــو مـــنطق يقـــوم على وجود تدابير إدارية لمحاسبة المخالفـــين أو المتجاوزين، وهو منطق لم يعد معمولاً به في أية دولة ديمقرطية، حيث لا يجوز للسلطات الإدارية مهما بلغ مستواها محاسبة الإعلاميـــين، فالقـــضاء وحده هو المنوط بمحاسبة الإعلاميين، بجانب المحاســـبة المهنـــية التـــي تتولاها الأسرة الإعلامية ممثلة في نقاباتها المهنـــية، وعلى سبيل المثال فالقانون رقم ٩٦ لعام ١٩٣٦ بشأن تنظيم الـــصحافة في مصر يقصر محاسبة المتجاوزين من الصحفيين للقضاء وحده، أما المحاسبة المهنية فتختص بها نقابة الصحفيين وحدها، وليس من حق أي سلطة إدارية في مصر محاسبة الصحفي، ومثل هذا الوضع موجـــود في عدد من البلدان العربية مثل لبان والأردن واليمن وتونس والمغـــرب. وكـــان المـــتوقع أن تـــنحاز الوثيقة إلى تدعيم التشريعات الإعلامـــية فـــي البلدان العربية التي سارت أشواطاً معقولة في طريق الديموقراطية لا أن تتبنى التشريعات السلطوية.

٨- أن الروح السلطوية للوثيقة تظهر بشكل أكثر وضوحاً في المادة السابعة والعشرين التي تنص على الآتي:

"تلتـــزم الدول الأعضاء بوضع النصوص العقابية في تشريعاتها الداخلية عن انـــتهاك أحكام هذه الوثيقة من قبل المخاطبين بأحكامها، وبصفة خاصة هيئات الـــبث الفـــضائي وإعـــادة البث الفضائي ومقدمي خدمات البث الفضائي التابعة الموجـــودة على أراضيهم، ولو كانت تعمل من خلال مناطق خاصة أو مناطق حـــرة وحتـــى لو كانت تخضعها لتشريعات خاصة بهذه المناطق أو غيرها من

التشريعات" فالوثيقة بهذا النص تحاول أن تلغي كل ما تحقق في عدد من الدول العربية في مجال حرية الإعلام عن طريق إقامة مناطق إعلامية حرة أو خاصة، حيث منحت هذه المناطق حريات لا تتيحها القوانين للإعلام الوطني داخل البلاد، وهو الأمر الذي حدث في مصر ودبي والأردن ولبنان.

٩- أما الجزء الأخير من نص المادة السابعة والعشرين وهي المادة الأخيرة في الوثيقة فتنص:

"وفي جميع الأحول ومتى ما رصدت السلطات المختصة بالدولة العضو التي منحت السلطة المختصة بها الترخيص أو تم إبلاغها بأي مخالفة لأحكام القانون الداخلي أو الأحكام الواردة بهذه الوثيقة فإنه يحق لها سحب ترخيص المخالف أو عدم تجديده أو إيقافه للمدة التي تراها مناسبة" وهذا النص نموذج صارخ للنظام الإعلامي السلطوي الذي لم يعد يعامل باحترام في أي بلد في العالم، بل أن النظم السلطوية تحرص على أفكار طبيعتها السلطوية بشتى الطرق، إذ لم يعد من حق السلطات الإدارية مهما بلغ مستواها في الدول الديموقراطية أن تغلق أو توقف إصدار أو بث أي وسيلة إعلامية، بل أن الدول العريقة في الديموقراطية لم تعد تعطي القضاء هذا الحق أيضاً، ذلك أن إصدار أو بث أي وسيلة إعلامية أصبح اليوم حقاً من حقوق الإنسان الطبيعية تماماً مثل الماء والهواء، وليس من حق أي سلطة أن تحرم المواطن من حقوقه الطبيعية سواء في ذلك السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وإذا حدث تجاوز أو خطأ أو حرية من وسيلة إعلامية ما، فالحل ليس معاقبة الوسيلة وإنما معاقبة من ارتكب التجاوز أو الخطأ أو الجريمة، تماماً مثلما يحدث حين ترتكب جريمة عن طريق سيارة الذي يحاسب هو قائد السيارة وليست السيارة! ومن الغريب أن هذا النص يتعارض مع الدستور المصري ومع أحكام القضاء المصري الذي يحرم غلق أو إيقاف أي صحيفة، وعندما أصدرت محكمة أول درجة حكماً بإيقاف جريدة النبأ بسبب

قـــضية تـــتعلق بالـــوحدة الوطنية، فإن محكمة الاستئناف ألغت الحكم وأعادت إصدار الجريدة مؤكدة حكماً تاريخياً بعدم جواز غلق الصحف بالطريق الإداري أو عن طريق القضاء فهي حق من حقوق الإنسان المصري الطبيعية.

كذلك فإن هذا النص يأتي مخالفاً لتطلعات كثير من الإعلاميين العرب الذين يسعون إلى إيجاد تشريعات تسمح للمواطن أن يصدر ما يشاء من وسائل إعلام جماهيـــرية دون ربط هذا الحق بموافقة السلطة الحاكمة، كما هو سائد في جميع المجتمعات الديموقراطية.

هوامش الفصل السادس

1- Sonshine. Victoria: Communication Key to globalization. Longman. London. Newyork. 2005. p.p. 217- 223.

2- Fortner. Robert: International Communications: Louisianan state University Press. U. S. A. 2007. p.p. 64- 69.

3- Kishan. Daya: International Communication: Continuity and change A pelican Book. London. 2008. p.p. 17- 22.

4- Mody. Bella: International and Development Communication. Aleden Press London. 2003. p.p. 82- 87.

5- Mcphall. Thomasl: Global Communication. Auyn and Brocon. London. 2002. p.p. 72- 83.

6- Hafez. Kai: The myth of Media Globalization. Cambridge. M. K. 2002. p.p. 162- 168.

7- Brand. Stewart: The whole Earth network and the Rise of Digital Utopianism. University of Chicago Press. U. S. A. 2006 p.p. 320- 328.

8- Crack. Angela: Global Communication and Transnational public spheres. Palgrave Macmillan. Newyork. 2008. p.p. 216- 221.

9- Lonham. Batra: Digital Freedom. Row man and Littefield. London, Newyork. 2008. 207- 212.

10- Bybee. Keith: Polictic and the Media. Stanford University Press U. S. A 2007 p.p. 132- 137.

١١- الـــشريف. ســـامي: الفضائيات العربية- دار النهضة العربية- القاهرة- ٢٠٠٤- صـــ ٤١، ٤٢.

١٢- قطاع الإعلام والاتصال: مشروع وثيقة تشريعات البث الفضائي العربي- جامعة الدول العربية- القاهرة- ٢٠٠٨م.